**المحور الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.**

**المحاضرة الثانية: بناء الجهاز المصرفي بعد الاستقلال من 1962-1968**

**تمهيد:** عشية الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تحكمه قواعد السوق البنكية الفرنسية ذو توجه ليبرالي، لا يخدم التطلعات الجديدة للدولة الجزائرية؛ حيث اتجهت كل الأفكار إلى تبني النظام الاشتراكي ونهج التخطيط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فقد اتسم الوضع الاقتصادي والسياسي الموروث في الجزائر بعد الاستقلال بما يلي:

* على الصعيد السياسي: استرجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، واعتماد الاشتراكية كمنهج نظام اقتصادي للدولة الجزائرية.
* على الصعيد الاجتماعي: كان الوضع يسوده البؤس، وتدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة، فقر، أمية.
* على الصعيد الاقتصادي: توقف العملية الإنتاجية، هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير، هجرة رؤوس الأموال، تقليص شبكة الفروع المصرفية، وزوال مصارف أخرى.

كل هذه العوامل ساهمت في تأخر انطلاق الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن نظام مالي ونقدي يتوافق مع الأهداف المسطرة، فاتخذت الحكومة الجزائرية الإجراءات التالية:

**\* إنشاء الخزينة العمومية في 29 أوت 1962:** تقرر فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية كخطوة أولى في طريق بسط السيادة الوطنية وبناء نظام مالي ومصرفي جزائري، باعتبار الخزينة العمومية هي القابض للإيرادات العمومية والصراف للنفقات العمومية باسم الدولة. تجدر الاشارة هنا أن الخزينة العمومية تعتبر مؤسسة النظام المالي وليست مؤسسة النظام المصرفي، لكن التوجهات الاقتصادية وطبيعة المنظومة الفرنسية التي سيتم إنشاؤها خلال الفترات القادمة أعطت للخزينة دورا متعاظما جعلها مرتبطة بالنظام المصرفي الجزائري كما سنرى لاحقا.

**\* البنك المركزي الجزائري:** تأسس في 13 ديسمبر 1962 بحكم القانون رقم 62/144، كبنك مملوك بالكامل للدولة وقد كلف بمهام البنك المركزي بصفته بنك للاصدار النقدي والممول والمسيير للشؤون النقدية للدولة والمشرف على البنوك التجارية لكنه لم يكن في الواقع من الممارسة الفعلية لهذه الواظائف لان البنوك التجارية كلها كانت أجنبية مرتبطة بالمنظومة المصرفية الفرنسية مما صعب عليه بسط إشرافه عليها ومراقبة عملياتها. إضافة إلى أنه وفق قانون المالية لسنة 1965 فإن البنك المركزي وضع في خدمة الخزينة العمومية للدولة وذلك بمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية وبدون قيود أو شروط وهو ما يعني أن البنك المركزي الذي يمثل رأس النظام النقدي (الدائرة النقدية) قد وضع تحت تصرف الخزينة العمومية التي تمثل (الدائرة المالية) وهو ما يفسر ظهور بعض الاختلالات النقدية لاحقا (يتعلق الأمر بالإصدار النقدي والكتلة النقدية المتداولة).

ولان وظيفة الاصدار النقدي من أهم وظائف البنك المركزي فقد تعزز دور البنك المركزي بقرار إنشاء العملة الوطنية الدينار الجزائري، كبديل عن الفرنك الجزائري بتاريخ 10 أفريل 1964؛ حيث 1 دينار جزائري يساوي 180 مليغرام من الذهب.

الهيكل التنظيمي للبنك: هو مؤسسة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يتحدد هيكله وفق التنظيم الهرمي التالي:

**» المحافظ:** يعين بمرسوم رئاسي باقتراح من وزارة المالية تتمثل مهامه في التسيير والموافقة على العمليات النقدية للبنك والامضاءات.

**» المدير العام:** يعين بمرسوم رئاسي باقتراح من المحافظ وبموافقة وزارة المالية وهو مكلف بالادارة الداخلية للبنك وهو مسؤول أمام المحافظ عن العمليات التي يقوم بها.

**» مجلس الادارة:** يتكون من: المحافظ رئيسا، المدير العام، من 4 إلى 10 مستشارين في الادارة الاقتصادية والمالية، من 2 إلى 5 مستشارين في الزراعة والتجارة والصناعة، من 2 إلى 3 مستشارين يمثلون التنظيمات النقابية،

**» المراقبون:** وهم من موظفي وزارة المالية.

العمليات الموكلة للبنك: عمليات على الذهب والعملة الصعبة، عمليات القرض، عمليات السوق الحر، المساعدات المرتبطة بالدولة.

**\* الصندوق الجزائري للتنمية عام 1963:** تأسس بموجب القانون رقم 63/165 الصادر في 07/05/1963 باسم الصندوق الجزائري للتنمية إذ حل محل البنوك الفرنسية التي كانت تتعامل بالائتمان المتوسط والطويل الاجل وهي: القرض العقاري لفرنسا، القرض الوطني، صندوق الودائع والامانات، صندوق صفقات الدولة، صندوق التجهيز والتنمية للجزائر.

وقد وضع تحت وصاية وزارة المالية، على عكس بنوك الودائع فإن الصندوق لم يرخص له جمع الودائع من الجمهور ورأسماله مكتتب من طرف الدولة يتبع وظيفيا للخزينة العمومية ويمكن أن يحصل على موارده من:- إصدار سندات طويلة ومتوسطة وأذونات الصندوق مضمونة من طرف الدولة.

- توظيفات البنوك بالاكتتاب في أوراق مضمونة من الدولة.

- الاقتراض

- ودائع الهيئات الوطنية والاجنبة.

وبموجب المرسوم رقم 71/47 المؤرخ في 30/06/1971 أصبح يحمل اسم البنك الجزائري للتنمية BAD باعتباره بنك متخصص في التنمية إذ أن تمويلاته موجه لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت، فهو البنك الاستثماري الوحيد بالجزائر وقد ظهرت أهميته جليا من خلال مهامه والمتمثلة خصوصا في تمويل إنجاز برامج الاستثمارات المخططة من قبل هيئة التخطيط. وقد حل محل الخزينة العمومية منذ سنة 1971 في مجال القروض طويلة الأجل، وأصبح عنصر أساسي في تسيير الخطة الاقتصادية بوصفه بنك للاستثمار من خلال القروض الطويلة والمتوسطة الموجهة لتحقيق الاستثمارات المخططة من طرف الدولة، وبنك للتنمية من خلال المساهمة في خلق المؤسسات عن طريق قروض طويلة، وبصفته وسيط مالي عن طريق التدخل في السوق المالي بالعمليات على القيم المنقولة.

**\* إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشأت هذه الهيئة في 10 أوت 1964 بموجب المرسوم التنفيذي 64/277 وهي تتكفل بتعبئة مدخرات الافراد في مقابل تمويل مشاريع السكن، إلى أن أصبح الصندوق متخصصا في هذا النوع من القطاعات في الجزائر، وهو يستهدف بالاساس المدخرات الصغيرة للأفراد، ويدير ثلاث أنواع من الموارد: أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وفي سبيل ذلك فقد اتبع الصندوق سبلا مختلفة لتشجيع الادخار الشعبي: إنشاء فروع عدة، قبول حد أدنى للإيداع (10 دينار)، تشجيع الادخار المصرفي، تكريس يوم وطني للادخار...إلخ، ويبقى الحافز الحقيقي للادخار هو إعطاء فرصة للمدخر للحصول على مسكن بالتقسيط طويل الاجل، وتحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن.

**مرحلة تأميم البنوك الاجنبية وإنشاء البنوك الوطنية 65/68:**

رغم انشاء البنك المركزي وبعض المؤسسات المالية والمصرفية، إلا هيمنة البنوك الاجنية على النشاط المصرفي، ومع صعوبة فرض الرقابة عليها فيما يتعلق بتهريب الأموال نحو الخارج، والامتناع عن تمويل الاستثمارات بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي( الربحية، الامان، القدرة على الوفاء) أصبحت الهوة واسعة بين البنوك الاجنبية اللبرالية وقوانين المعتمدة في الجزائر بعد تبني النظام الاشتراكي.

الامر الذي تطلب قرار عاجل بتأميم أصول البنوك الاجنبية الموجودة في الجزائر، وتعويضها بثلاث بنوك وطنية تعود ملكيتها بالكامل للدولة الجزائرية؛ حيث يحتكر كل بنك قطاع محدد( الفلاحة، النشاط الحرفي، التجارة الخارجية). وذلك في إطار التخصص البنكي المعمول به إلى غاية 1968.

**1- إنشاء البنك الوطني الجزائري:** تأسس بالامر رقم 66/178 المؤرخ في 13/06/1966 ليحل محل البنوك الاجنبية المؤممة كما يلي:

\* القرض العقاري الجزائري التونسي في جويلة 1966

\* القرض الصناعي والتجاري في جويلية 1967

\* البنك الوطني للصتاعة والتجارة لإفريقيا في جانفي 1968.

\*بنك باريس وهولندا في ماي 1968

\* بنك الخصم لمعسكر جوان 1968

تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي عن طريق احتكار منح الائتمان الزراعي لقطاع التسيير الذاتي في إطار عمليات التحول الاشتراكي للقطاع من خلال الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاضدي والصندوق الجهوي للمؤسسات الزراعية للاحتياط والكونفدرالية الجزائرية للقرض الزراعي التعاوني إلى غاية سنة 1982، ومع إنطلاق مخططات التنموية ( الثلاثي والرباعي الاول) أسندت للبنك ميادين صناعية وتجارية.

**2- القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بتاريخ 1966 بموجب الامر رقم 66/366 المتعلق بأنشاء القرض الشعبي الجزائري برأس مال مملوك. وقد عوض البنوك الأجنبية المؤممة التالية:

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري للجزائر.

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري وهران.

\* القرض الشعبي الصناعي والتجاري قسنطينة.

\*البنك الاقليمي الصناعي والتجاري لعنابة.

\* البنك الاقليمي للقرض الشعبي للجزائر.

\*البنك الجزائري والمصري.

\* المؤسسة المارسيلية للقرض.

\* الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

إن القرض الجزائري مصرف تجاري يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية، إضافة إلى توليه المهام التالية:

- إقراض الحرفيين والفنادق، قطاع الصيد والسياحة والتعاونيات غير الفلاحية، والعمل على تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يلعب دورالوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة).

- عمليات البناء والتشييد بقروض متوسطة وطويلة الاجل كما يقوم بالعمليات المصرفية مع الأشخاص المعنيون والطبيعيين (تلقي الودائع).

**3- البنك الخارجي:** تأسس بموجب المرسوم 67/204 المؤرخ في 01/10/1967 برأسمال مملوك بالكامل للدولة بعد تأميم خمس بنوك وهي:

- القرض الليوني 12/10/1967.

- قرض الشمال.

- الشركة العامة 1968

- بنك باركليز

- البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.

وقد أوكلت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك عام 1970؛ بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض. وقد ساهم في تمويل تطويل الحقول النفطية ومد أنابيب الغاز وفي إطار عمليات التجارة الخارجية فتح فروع في الخارج وشارك في رأس مال بنوك أجنبية.

بإنشاء الجزائر لبنوكها التجارية والانتهاء من تأميم البنوك الاجنبية سنة 1968 يكون قد استكملت بناء نظام مصرفي وطني وبسطت سيادتها على أحد أهم القطاعات الاقتصادية والانطلاق في تنفيذ النخططات التنموية بداية من 1967 وإنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية، لكن بحكم إخضاع مختلف مكوناتالمنظومة المالية والمصرفية ( الدائرة المالية والدائرة النقدية والدائرة المصرفية ودائرة النشاط الاقتصادي) للمخططات التنموية بدأت تظهر اختلالات وتداخل في العلاقة بين هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالوظيفة الائتمانية، ولعل أهمها هيمنة وزارة المالية عن طريق الخزينة العمومية على باقي المكونات. لذلك توجب الامر إقرار مجموعة من الاصلاحات نتناولها في المحاضرة الموالية.